صوت الشعب

اللسان المركزي لحزب العمال - سلسلة جديدة - العدد 11 - الخميس 11 جانفي 2024

هشام السنوسي : دور "الهايكا" مستقبلا سيكون مع المجتمع المدني والأحزاب الطلائعية والنقابات من أجل العودة إلى المسار الديمقراطي

3

في العيد 13 للثورة المجيدة :

النظام الشعبوي يمعن في تصفية الحساب مع الثورة

تنقيح مرسوم الصلح الجزائي :

"البلاد هازها الواد وسعيّد يقول العام صابة"

4

فلسطين :

حصيلة الحرب وطبخة "غزّة في اليوم التالي"

8

في قضايا الثورة :

"إن القضية الأساسية لكل ثورة هي مسألة سلطة الدولة"

10

افتتاحية

الأمية في تونس، معضلة تأبى التأجيل

في الثامن من الشهر الجاري، وبمناسبة الاحتفال باليوم العربي لمحو الأمية، بشّر السيد وزير الشؤون الاجتماعية الشعب التونسي ببلوغ عدد الأميين ببلادنا حدود المليونين من التونسيات والتونسيين، وهو رقم مفزع، ما كنا نتصوّر بلوغه في يوم من الأيام. والمفزع أكثر أن الخبر الذي تداوله عدد قليل من الصحف والمواقع الإخبارية، يبدو وكأنه مرّ مرور الكرام، وكأنه خبر عادي، وهو الخبر الذي كان من المفروض أن يحدث رجّة في أوساط التونسيين، وأن ينبّههم إلى مدى عمق الهاوية التي تسير نحوها البلاد.

فتونس التي راهنت منذ رحيل جيوش الاستعمار على التعليم وجعلت منه الشغل الشاغل لكل التونسيين بتعميمه وجعله إلزاميا لكل الأطفال في سنّ التمدرس، وخصّصت له الجزء الأكبر من ميزانية الدولة لفترة طويلة، حتى أنها خلقت علاقة عجيبة بين المدرسة والشعب، فراحت تشيّد المدارس في أقصى أقاصي البلاد حتى لا يُحرم أيّ طفل من حقه المقدّس في التعليم، وراح بعض التونسيين يتبرّعون بما لديهم من مساكن شاغرة لتحويلها إلى مدارس، والبعض الآخر يساعد بجهده، فيتطوّع لبناء قاعات الدرس في الفيافي والأرياف، إلى أن بلغت نسبة التمدرس أرقاما جعلتنا نتقدم أشواطا على مثيلاتنا من البلدان. وكانت هذه النهضة من حيث المنجز الكمي تواكبها عناية فائقة بنوعية التعليم المقدّم.

> هناك تغيير عميق في تركيبة الأمّية التي أصبحت ظاهرة شبابية بامتياز بعدما كانت تعني المسنّين

وفي ظلّ تلك الهبّة، تمّ إقرار برامج خاصة لتعليم الكبار، أولئك الذين حرمهم المستعمر من حقهم في التعليم، فانتشرت في ربوع البلاد أقسام لمحو الأمية كان يؤمها من تجاوزوا سنّ الدراسة النظامية. وإن لم يكن ذلك التعليم ليفتح لهم أبواب الارتقاء المهني، فإنه كان يجلي عليهم غشاوة الأمية، وكان الكثير منهم سعداء بتمكّنهم من قراءة رسالة تأتيهم من ابن بعيد أو من الردّ عليها، حتى أصبحت الرغبة في التعلّم تحدو أعدادا متزايدة من التونسيين والتونسيات.

إلا أن هذا الزخم سيشهد توقفا أو تراجعا مع هيمنة السياسات النيولبرالية التي لم يعد للإنسان مكانة فيها. فلم نعد نسمع عن برامج محو الأمية إلا الشعارات الرنانة مثل "الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار"، و"التعلم مدى الحياة" و"مدرسة الفرصة الثانية" وغيرها من الدعايات الجوفاء. لكن الواقع كان أكثر عنادا وإيلاما، إذ ما انفكت أعداد الأمّيين تزداد عاما بعد عام، تضاف إليهم جحافل المنقطعين عن التعليم في سنّ مبكرة والذين لا يلبثون الارتداد إلى الأمية لهشاشة ما تلقوه على كراسي الدراسة. وهو ما أحدث تغييرا عميقا في تركيبة الأمّية التي أصبحت ظاهرة شبابية بامتياز بعدما كانت تعني المسنّين.

ويصعب إقناع هؤلاء الشبان بالانخراط في منظومات محو الأمية لعدم جاذبيتها وعدم قدرتها على فتح أبواب الشغل أمامهم، خاصة وأن تقهقر الأنظمة التعليمية في تونس بات يدفع بآلاف الخريجين إلى البطالة بسبب نقص التكوين وعدم قدرتهم على الحصول على وظائف. لكن بعد أكثر من عقدين من تنفيذ البرامج المذكورة أعلاه، تبيّن أن الأمية اتخذت منحى تصاعديا يفوق النسبة المعلن عليها منذ سنوات أي نسبة 17.7% التي نص عليها المسح الوطني الذي أنجزته وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع البنك الدولي سنة 2019، خاصة إذا ما أخذنا بالاعتبار الآثار الذي خلفها وباء كورونا على أنظمة التعليم والتكوين لا في تونس فحسب بل في كل أنحاء العالم.

لذا نعتقد أنه قد آن الأوان للكف عن التعامل مع هذه المسألة بالشعارات وبالارتجال الذي طبع السياسات المتعاقبة، وبالتشغيل الهش للقائمين عليها وبالميزانيات الهزيلة، بل اعتبارها كما وصّفها أحد الخبراء الذي قال : "لا نبالغ في شيء اليوم إن قلنا إن بلادنا تجلس على قنبلة موقوتة قوامها حوالى 2 مليون أمية وأمي، وهو عدد مرشح للتزايد بنسب كبيرة، إذ ما زالت مدرستنا العمومية تلحظ تسرّب ما يزيد على 100 ألف منقطع سنوياً، فضلاً عن حالات الأمية المقنعة، إذ يصل أكثر من 80 % من تلاميذنا اليوم إلى نهاية التعليم الأساسي من دون امتلاك الحد الأدنى من المهارات القرائية، وهو ما أكده وزير التربية منذ أيام قليلة".

راسلوا "صوت الشعب"
البريد الالكتروني : sawt.echa3b@gmail.com

هشام السنوسي عضو مجلس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري في حوار مع "صوت الشعب" :

دور"الهايكا" مستقبلا سيكون مع المجتمع المدني والأحزاب الطلائعية والنقابات من أجل العودة إلى المسار الديمقراطي

عرف القطاع الإعلامي إثر الثورة حراكا متنوّعا بعد سقوط القيود التي فرضها نظام بن علي سواء على المؤسّسات الإعلامية أو الصحفيين، وأدّت نضالات بنات القطاع وأبنائه إلى إحداث الهيئة العليا المستقلّة للاتّصال السّمعي والبصري يوم 3 ماي 2013 بمقتضى المرسوم عدد 116 لسنة 2011 والمتعلّق بحريّة الاتّصال السّمعي البصري. ورغم قرار إحداثها كهيكل تعديلي للقطاع، فقد كانت التجربة متعثّرة نوعا ما نظرا لتتالي الاستهدافات التي طالتها منذ إحداثها وصولا إلى القرار الذي تلقّته مع بداية شهر جانفي 2024، الذي يقضي بإيقاف صرف أجور أعضاء مجلسها.

وبمناسبة مرور 13 سنة على أحداث الثورة، التقت "صوت الشعب" هشام السنوسي عضو مجلس الهيئة العليا المستقلّة للاتّصال السمعي والبصري "الهايكا" وأجرت معه الحوار التالي :

"عشنا مرحلة أحزاب متنفذّة لم تكن لديها إرادة سياسية حقيقية لبناء صحافة مستقلة وحرية التعبير"

في تعليقه حول واقع الحريّات بعد 13 سنة من الثورة، قال هشام السنوسي أنّ هناك مرحلتين، الأولى امتدت طيلة عشر سنوات والثانية ما نعيشه اليوم. ويمكن المقارنة بينهما على مستوى الأحداث، فخلال العشر سنوات السابقة، فقد عشنا مرحلة حكم أحزاب متنفذة لم تكن لديها إرادة سياسية حقيقية من أجل بناء صحافة مستقلة وحرية التعبير لتكون فضاء لمختلف الحساسيات السياسية والفكرية ويبرز ذلك مثلا من خلال رفض إصدار مرسوم بديل للمرسوم 116 وحماية أحزاب سياسية (حركة النهضة خاصة) لقنوات تلفزية تبثّ بشكل مقرصن، والحملات الممنهجة ضدّ الهيئة، منها محاصرة مقرّها من حزب الرحمة وأنصاره. ورغم ذلك فقد شهدنا خلال هذه الفترة نوعا من التوازن بفضل وجود المجتمع المدني والنقابات والأحزاب منها الطلائعية –رغم أقليّتها– المدافعة عن حرية التعبير وتعدّد وتنوّع وسائل الإعلام (منح الإجازة لأكثر من 50 مؤسسة إعلامية).

> الخلافات بين الهايكا والسلطة التنفيذية انطلقت بعد 25 جويلية

المستهدف خلال مرحلة قيس سعيد هي التعدديّة والتنوّع والمسار الديمقراطي

وفي علاقة بمرحلة الرئيس الحالي قيس سعيد، فقد اعتبر السنوسي أنّ المستهدف ليست الهيئة، بل بشكل عام التعدّدية والتنوّع والمسار الديمقراطي، مضيفا أنّ الخلافات بين السلطة التنفيذية والهيئة قد انطلقت شيئا فشيئا بعد تاريخ 25 جويلية، والمحطّة الفارقة تتمثل في رفض الهيئة الإمضاء على القرار المشترك مع هيئة الانتخابات بسبب الخروقات المتعلّقة بحريّة التعبير والشفافية، ثمّ رفضها لخرق رئيس الجمهورية الصمت الانتخابي ما دفع بالهايكا إلى تسليط خطيّة مالية بقيمة 20 ألف دينار ضدّ التلفزة التونسية. وقد اعتبر السنوسي أنّ هذه القرارات تسبّبت في انطلاق حملة تشويهية ضدّ الهيئة مرة أخرى، وصلت إلى داخلها عبر استمالة رئيسها الذي هدّد بالاستقالة بعد رفض الإمضاء على القرار المشترك مع هيئة الانتخابات ومارس ضغوطا على أعضاء مجلسها في سبيل التنازل والإمضاء.

وأضاف السنوسي أنّ الهيئة شهدت حالة من التوتّر وانقطعت سبل التواصل مع السلطة التنفيذية الحالية، وبدأت العديد من السلوكيات والتي لا يمكن فصلها عمّا يحدث للهيئة بل هي تصوّر كامل لنظام سياسي جديد في تونس لا يتناسب ولا يتماشى مع أهداف الثورة فيما يتعلّق بالحريّات. ما نتج عنه استبعاد الهيئة من مراقبة الانتخابات، ثمّ التحجّج بإحالة رئيسها على التقاعد وهو ما يعدّ تواطؤا باعتبار وجود 3 أعضاء قد التحقوا بمجلس الهيئة وهم في حالة تقاعد، ومع ذلك فقد رفض رئيس الجمهورية تعيين رئيس جديد للهيئة، وكل هذا أدّى إلى

«

ألفة بعزاوي

مرحلة المراقبة الإدارية وحجز الختم وصولا إلى القرار الأخير المتعلّق بإيقاف عمل المجلس والذي تم إبلاغنا به من جانب الكاتب العام للحكومة فقط.

> "نظام سياسي جديد في تونس لا يتناسب مع أهداف الثورة فيما يتعلّق بالحريات"

إرادة بتحويل "الهايكا" إلى جهاز إداري

وفي تعليقه عمّا يحدث للهيئة حاليا، اعتبر السنوسي أنّ الغاية هي تحويل الهيئة إلى جهاز إداري على غرار إدارة الإعلام زمن بن علي. منوّها أنّه لا يمكن قراءة ما يحدث للهيئة بشكل معزول عن سياق السلوك السياسي لمرحلة ما بعد 25 جويلية مع صدور المرسوم 54، وهو ما يعطي فكرة عن التصوّر الذي تريده السلطة السياسية الراهنة في علاقة بحرية التعبير وواقع الإعلام.

وفي ذات السياق، ذكّر محدّثنا بأنّ الهيئة كانت قد توجّهت برسالة رسمية إلى رئاسة الجمهورية التي تمّ منعها في مناسبة أولى عبر مكتب الضبط ما اضطرّ الهيئة إلى توجيهها عبر البريد العادي، وهذه الرسالة تضمّنت موقفا رسميا للهيئة في علاقة بالإيقافات التي تطال الصحفيين أو المرسوم 54، وقد طالبت الهيئة عبر رسالتها الموجّهة إلى رئيس الجمهورية باستعمال صلاحيته المضمّنة في الدستور من أجل إطلاق سراح الصحفيين وإيقاف المرسوم، لكن الردّ بشأنها كان عبر إنهاء مهامها وإيقاف صرف أجور أعضاء مجلسها، وهو ما توقعته الهيئة مسبقا.

وفي ذات السياق، أكّد السنوسي، بأنّ المواقف السابقة للهايكا في علاقة بالفساد صلب قطاع الإعلام أو إحالتها لملفّات إلى القضاء لا يعتبر تعلّة لقيس سعيد بعد 25 جويلية، بل إنّ الهيئة ضدّ الاعتداء السافر بحقّ حرّية التعبير الذي يساهم في إنشاء دولة متسلّطة لا علاقة لها بالحرّيات والتنوّع والتعدّد في الحياة السياسية المستقبلية، مشدّدا بأنّ دور الهيئة سيكون مستقبلا مع المجتمع المدني والأحزاب الطلائعية والنقابات من أجل العودة إلى المسار الديمقراطي.

وبالمناسبة وفي ردّه بخصوص موقف النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين ممّا تعيشه الهيئة حاليا، طلب السنوسي عدم التعليق.

تنقيح مرسوم الصلح الجزائي :

"البلاد هازها الواد وسعيّد يقول العام صابة"

صادقت لجنة التشريع العام بمجلس النّواب على مشروع القانون المتعلق بتنقيح "مرسوم الصلح الجزائي وتوظيف عائداته" وذلك يوم الإثنين 8 جانفي الجاري في جلسة تواصلت لساعة متأخرة من الليل بحضور ممثّل عن وزارة العدل، وزارة المالية ورئاسة الحكومة. وهو مشروع تمّت إحالته من طرف رئاسة الجمهورية بتاريخ 28 ديسمبر 2023 مع طلب استعجال النّظر في شأنه ليتمّ عقد أولى الجلسات في الغرض يوم الجمعة 5 جانفي وتتمّ المصادقة في غضون 3 أيام. وفي تعليق برقي، هل يملك مجلس نواب الدّمى ومختلف لجانه أيّة صلاحية غير الإذعان لـ"طلبات" سيادته والمصادقة على كل "مقترحاته"؟

نصّ المشروع الذي تمّ عرضه على لجنة التشريع العام صاحبته وثيقة "تفسيريّة" قالت فيها رئاسة الجمهورية أنّ الهدف من التّنقيح هو "حوكمة عمل اللجنة الوطنية للصلح الجزائي وتوضيح آثار الصّلح وإدراج المشاريع ذات الأهميّة والمصلحة الوطنيّة ضمن المشاريع التي يمكن أن تنتفع بالعائدات الماليّة للصلح الجزائي..." وما إلى ذلك من لغو ووعود عهدناها مرافقة لكل مبادرات سيادته وبات الشعب التونسي بعد تجربته يعلم علم اليقين خواءها وزيفها.

ما تناسى رئيس الجمهورية قوله هو أن لجنة الصّلح الجزائي التي تمّ إحداثها بأمر رئاسي، بموجب مرسوم الصلح الجزائي المؤرخ في 20 مارس 2022، قد استوفت الآجال القانونية لعملها يوم 12 نوفمبر 2023 وفقا لنفس المرسوم (6 أشهر قابلة للتمديد مرّة واحدة)، وهو ما جعل مشروع التنقيح يلغي تحديد آجال لعمل اللجنة ممّا يجعلها هيئة ذات صلاحيات قضائية دائمة أو قارّة خاضعة فقط لسلطة رئيس الجمهورية دون سقف زمني ودون رقابة بما يعمّق ضرب السّلطة القضائيّة واستقلاليتها الذي بدأه قيس سعيّد بدستوره (تحويل القضاء إلى وظيفة) وواصله بجملة الإعفاءات والتعيينات التي قام بها وصولا إلى التهديد والوعيد للقضاة في خطابه بتاريخ 24 نوفمبر 2023 في محاولة لتركيع القضاء وإخضاعه للتعليمات.

وما تغافل عنه رئيس الجمهورية أيضا هو فشل مسار الصّلح الجزائي في تحقيق الأهداف التي تعهّد بها سيادته عند تمرير المرسوم رغما عن كل من عارضه (المرسوم) أو حتى انتقده واقترح تعديلات عليه. جميعنا يذكر خطاب قيس سعيد حول المشروع وإيهامه الشعب التونسي بأن الصلح الجزائي سيجلب للدولة آلاف المليارات وسيحل مشاكل التنمية بداية بالمعتمديات الأكثر فقرا التي من المفترض أن يتعهد بها أكثر الفاسدين اختلاسا لأموال الشعب ووعوده للمعطلين عن العمل بتمويلات خيالية للشركات الأهلية وهو ما من شأنه – حسب ادّعائه آنذاك – حل مشكل البطالة لآلاف المعطلين عن العمل... كما يذكر جميعنا صفحات ميليشيات سعيد – المختصة في التسويق لمشاريعه وسحل معارضيه – التي بدأت تعدّ الأكياس لتخزين المبالغ الهائلة، فمنهم من تحدث عن آلاف المليارات دون تحديد للرقم، ومنهم من تحدث عن 13 ألف مليار ومنهم من قدّر المبلغ بـ30 ألف مليار !

ورغم عدم توفّر أرقام رسمية عن عائدات الصلح الجزائي لما يزيد عن سنة من إقراره فإن مجرّد التكتّم على هذه الأرقام يكشف لنا فشل المسار، وأغلب الظن أن عائدات الصلح الجزائي هي دون حتى تغطية تكاليف اللجنة والخبراء من مِنحٍ متّعهم بها المرسوم الذي أقرّ أنّها تُدفع من ميزانية الدولة، أيّ من أموال الشعب التونسي.

لقد تعمّد قيس سعيّد، بخطاباته الشعبويّة الديماغوجيّة المعتادة، إيهام الشعب التونسي أن الصّلح الجزائي هو أسرع السّبل لاسترجاع الأموال المنهوبة أو التي تمّ الحصول عليها بأساليب غير مشروعة وأنجع طريقة لمحاربة الفساد والفاسدين المختلسين لأموال الشعب موظفا حالة السّخط والاحتقان التي بلغها الشعب التونسي في علاقة بهذا الموضوع بعد عشر سنوات من التلاعب وابتزاز رجال الأعمال الفاسدين خلال حكم الترويكا وحكم النهضة والنداء فيما بعد، وتبييض ملفات من دخل منهم "بيت الطاعة"، وها هو اليوم يلوك نفس الوعود في علاقة بمشروع التنقيح محاولا الإيهام أنه سيفضي إلى تلافي بعض النقائص التي حالت دون النجاح في تحقيق الأهداف المرسومة عند تمرير مرسوم الصلح سنة 2022.

كما أنّ سعيد مرّر هذا المرسوم بحكم الصلاحيات الفرعونية التي أعطاها لنفسه في دستوره مديرا ظهره لإرادة الشعب التونسي الذي قال كلمته سابقا وطالب بضرورة المحاسبة، وهو من رفع ولا زال شعار "الشعب يريد"، وعلى ما يبدو فإن لسعيّد شعبه الخاص، لا يرى سواه ولا يقدر على فكّ "شيفرة" إرادته غيره. كما سيقع تمرير التنقيح لامحالة بحكم خضوع وتبعيّة مؤسسّات الحكم وكل الهيئات ومن بينها مجلس النواب لمؤسسة الرئاسة تبعا أيضا لدستور قيس سعيد.

إن مشروع الصلح الجزائي في نسخته الأولى أو المنقحة يكرّس ثقافة الإفلات من المحاسبة والعقاب ويوفر لمن أجرموا في حق الشعب غطاءً قانونيا، فمهما كانت جريمتك يكفيك أن تجنح للصلح حتى تتفادى العقاب بتعلّة استرجاع مستحقات الشعب والحال أن المسار القضائي يفضي بالضرورة إلى استرجاع الأموال أو التعويض عن الأضرار التي ألحقت بالدولة (حسب طبيعة القضية) في حالة ثبوت التهم، بل إن الأحكام القضائية في علاقة بعدد من الملفات تقضي بتعويضات مالية قيمتها أكبر بكثير ممّا حدّدته لجنة الصلح الجزائي.

إن مرسوم الصلح الجزائي والعفو الجبائي الذي أقرته ميزانية 2024 ينضاف إليها تلويح أتباع الرئيس بإمكانية تنقيح الفصل 411 من المجلة الجزائية المتعلق بجريمة الصك دون رصيد، تقيم كلها الحجّة عمّا ذهبنا إليه في تحليل الطبيعة الطبقية لقيس سعيد واعتباره تواصلا لمنظومة الحكم التي تخدم عصابات الكمبرادور المحتكرة للثروة والمتحكّم الفعلي في مفاصل الدولة وسياساتها منذ ما قبل الثورة وترعى مصالحهم على حساب الطبقات والفئات المفقرة والمهمشة التي انتفضت للدفاع عن كرامتها وحقها في العيش الكريم ولم تجن سوى مزيد من الفقر والبؤس. ونحن على مشارف إحياء ذكرى الثورة، نؤكّد أنّ المطالب المشروعة للشعب التونسي وأهداف ثورتنا المجيدة لن تتحقق سوى على أنقاض منظومة حكم عصابات النهب هذه ورأس حربتها اليوم : قيس سعيد.

عمار عمروسية

في الذكرى 13 للثورة التونسية :

النظام الشعبوي يمعن في تصفية الحساب مع الثورة

"عيد بأيّ حال عدت يا عيد
بما مضى أم لأمرٍ فيك تجديد؟"

تحلّ بعد أيّام قليلة الذكرى 13 للثورة التونسية ضمن مناخ عامّ عفن ومأزوم على جميع المستويات السياسيّة والاقتصادية، وبطبيعة الحال الاجتماعية والقيمية – الأخلاقيّة. فجديد هذه "العودة" ليس فقط استفحال تلك الأزمة الشاملة وتعاظمها بل تنامي مشاعر الإحباط والانكسار ومرفقاته من سيادة قيم ثقافة الانهزام والتسليم بالأمر الواقع بالرّغم من فظاعاته.

لم يقف التّدمير تحت النظام الشعبوي عند حدود بُنى الدولة ومؤسساتها المرتبطة بالمرافق العمومية ولا هياكل الاقتصاد ومنظوماته الإنتاجية، بل طال الحياة السياسيّة والفكرية والإعلامية وامتدّ إلى الذهنية العامّة لأوسع الطبقات والفئات الشعبيّة. فالأذى الذي لحق بالرّوح العامّة للشعب التونسي تحت حكم "قيس سعيد" قد يكون أشدّ وطأة على المسار الثوري وإمكانات تطوّراته مستقبلا من تداعيات تفاقم أزمة البطالة وغلاء الأسعار وندرة المواد الأساسيّة، الخ... فتلويث قيم النضال وتبخيس جدوى التغيّير وشيطنة السّياسة والأحزاب وجميع أطر التنظّم مثلّت دوما المداخل الضروريّة لتعبيد الطريق لإرساء أسس الديكتاتورية بما تعنيه من بطش ونفي للاختلاف والتعدّد. فكلّ دواليب الدولة بيد الفرد وجميع السلطات تحت قبضته التّي تتحكّم في الفضاء الإجتماعي بجميع أبعاده الدينية والمعرفية.

وفق هذه المنطلقات المنغلقة والعقيمة أباح لمن لاصلة له من بعيد أو من قريب بالنضال الديمقراطي ولو في حدوده الدنيا بتنصيب نفسه فوق التاريخ ليحكم على التاريخ وفق منطق لاعقلاني موغل في هلوسات ذاتية منتفخة بنرجسيّة تثير السّخرية تحكمها آليات مرض التفرّد العاق للثورة وشعبها.

فالغائب طوال عمره عن كافّة مجالات النضال الديموقراطي والنقابي والسياسي ضدّ الديكتاتورية في بلادنا، والغائب الذي لا أثر له في مجمل الفعاليات الشعبية التي أثمرت بعد تضحيات كبيرة إسقاط رأس النظام الديكتاتوري وإجباره على الفرار صبيحة 14جانفي 2011.

ذاك الغريب عن نضالات أجيال متعاقبة من القوى الديموقراطية والتقدمية التّي راكمت على امتداد عقود طويلة من التضحيات الجِسام، طريق الانتصار على النظام الديكتاتوري الذي تحققّ ولو جزئيا بفضل ثورة 17 ديسمبر 2010 / 14 جانفي 2011، أوجد لنفسه مشروعية ليّ عنق التاريخ وشطب المنجز الكبير لشعب الثورة يوم 14جانفي 2011 وتصفية كلّ مكتسبات ما تحقّق ضمن مسار ثوري شديد المصاعب تحت كلّ الحكومات الرجعيّة المتعاقبة بدءً من "محمد الغنوشي" إلى "الترويكا" مرورا إلى "الباجي" وغيرهم...

إنّ منطق الاستفراد بجميع السلطات والعودة المتسارعة لبناء نظام شمولي فاشستي يسيّر جميع دواليبه حكم الفرد الواحد ألأوحد استلزم تحريك كلّ آليات التصفية والقفز فوق كلّ أساسيات القراءات التاريخية بما فيها الأكثر بداهة ومحلّ إجماع مجتمعي واسع.

فرغبة الإنفراد والتّفرد وميكانيزمات تدشين المسار الإنقلابي الذي افتتحه "قيس سعيد" يوم 25 جويلية 2021 وسّع شاهية مضامين الردّة والنكوص وأخرجها من مجال القبض على كلّ السلطات وخصخصتها وإلغاء الدستور وقضم هوامش الحريّات وتدجين الإعلام إلى الفضاء الأشمل والأعمّ الذي كان ثمرته مزيد خلط الأوراق وتقسيم المجتمع وتوسيع شروخه حول تاريخ ثورته بتبريراتٍ وحججٍ واهية فيها الكثير من الديماغوجيا، زيادة عن مضامينها الشعبوية الزائفة.

ومثلما أسلف، فقرار الرئيس بجعل 17 ديسمبر عيدًا وحيدا للثورة فيه دلالات كثيرة يصبّ جميعها في محاولته اليائسة لخلق سردية منسجمة مع نزواته الخاصّة وقناعاته المضطربة المحكومة بعداءٍ مقيت للثورة وقواها الفاعلة وعلى الأخصّ عناصر الوعي فيها الذي تكثّف يوم 14 جانفي 2011 بما يتطابق كليّا مع أحد ثوابت السياسة الشعبوية التّي تناصب العداء السّافر لجميع الأجسام الوسيطة وتتخفّى للتمويه والتعمية باللّجوء إلى الجماهير وعلى الأخصّ فئاته ومناطقه المهمّشة، وهو ما يتوفر من الزاوية الشكلية مع قرار الرئيس تاريخ الثورة يوم 17 ديسمبر.

فالوقائع عنيدة كما يقال، ذلك أنّ التاريخ الأخير ليس سوى شرارة اندلاع ثورة الحرية، أمّا 14 جانفي فهو لحظة تهاوي رأس النظام الديكتاتوري الذي أعقبته موجات ثورية عزّزت المكاسب المتصلّة بتفكيك تلك المنظومة ضمن مسارٍ مفتوح ميزته الأساسية الصراع المفتوح بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادّة التّي لم تدّخر جهدها بكافّة الوسائل الناعمة والغليظة لغلق المسار الثوري بهدف إعادة الرّوح والحياة للمنظومة القديمة التي ثار عليها شعب تونس.

ولعلّ أخطر محاولات الإجهاض والتصفية هو ما يقوم به النظام الشعبوي المُمعن في سياسات العبث والتفقير والتنكيل بالجميع.

علي الجلولي

في الذكرى 13 للثورة التونسية :

أفكار حول الثورة والمسار الثوري والأزمة الثورية

يحيي شعبنا بعد أيام قليلة ذكرى 14 جانفي المجيدة، وهي ذكرى انتصار الثورة في إسقاط الدكتاتور ودكّ الدكتاتورية بعد 27 يوما من الممارسة الثورية المباشرة واليومية، 27 يوما أظهرت فيها فئات الشعب وطبقاته إصرارا على الفعل الثوري رغم حجم القمع الذي لم يتوقّف عند القنابل المسيلة للدموع والإيقافات والمداهمات بل مرّ سريعا إلى الرصاص الحيّ بعد أسبوع فقط من اندلاع الحراك الاحتجاجي الذي زاده القمع تأججا. وبتصاعد حجم استعمال الرصاص وحجم شهدائه تصاعد الإصرار الشعبي على المضيّ قُدما من أجل تحقيق المطالب التي رفعتها الحناجر ولخّصتها الشعارات.

لقد مرّت هذه المطالب من المطالب الاحتجاجية المحدودة التي عبّرت عنها تحركات مدينة سيدي بوزيد بُعيد احتراق الشاب المهمش "محمد البوعزيزي" من خلال مسيرات تدين "الحقرة" والسلوك القهري لأعوان السلطة الذين يتغاضون عن جرائم "الكبار" ويحمونهم ويتجهون لـ"الصغار" لإهانتهم وامتهان كراماتهم لأبسط الأسباب. واجهت السلطة الاحتجاج العفوي للناس بعنجهيتها المعهودة، لكن هذه المرّة فشلت في ترويع الناس وفرض الصمت عليهم، فقد تسرّب الاحتجاج كالنار في الهشيم، وكلما زاد القمع زاد الانتفاض وبتصاعد. وفي ظرف أيام معدودة تحوّل فعل الاحتجاج من مدينة سيدي بوزيد إلى مجمل تخومها أي معتمدياتها وقراها ولم ينتهِ الأسبوع إلا وكانت مجمل هذه الولاية على صفيح ساخن لتسلّل نيرانها تدريجيا إلى محيطها القريب (ولايتي قفصة والقصرين) والتي واجهها نظام الطاغية بمنسوب أعلى من العنف الذي أبرز بكل وضوح رعبه من تمدّد الانتفاضة، فصعّد القمع واستنفر كل قواته القمعية لتتجه إلى مثلث الانتفاضة (سيدي بوزيد/قفصة/ القصرين)، فانفلق السيل الثوري ليشمل كل البلاد ولتتحوّل الشعارات تدريجيا من الاحتجاج على القمع إلى الاحتجاج على الفقر والبؤس إلى المطالبة برحيل عصابة الحكم دكتاتورا وعصابة عائلية (الطرابلسية) وحزبا وأجهزة، ولم ينته الأسبوع الأول من شهر جانفي المجيد إلا وكان الشعار العام في كل الجهات : الشعب يريد إسقاط النظام، شعار عُمّد بدماء المجازر في تالة والقصرين (خاصة بين 5 و9 جانفي 2011) حيث أمضى النظام بأجهزته القمعية من بوليس وجيش على شهادة موته، وهي الشهادة التي وقّعتها الطبقة العاملة وحركتها النقابية يوم 12 جانفي حين تزلزلت الأرض في صفاقس عاصمة الحركة النقابية والعمّالية على إيقاع شعار "ديقاج" الذي أصبح الشعار المركزي للجماهير الثائرة وهو ما حقّقته يوم 14 جانفي مع الإضراب العام النقابي في العاصمة والاختراق الجماهيري الضخم لشارع بورقيبة الذي ظل لعقود "منطقة أمنية مسيّجة"، فإذا بالجماهير تبلغ عتبات "وزارة الوزارات" الوزارة/الغول التي ظلت تحكم تونس لعقود، وإذا بالمنتفضين يتسلّقون شبابيكها وعشرات الآلاف من الحناجر تنادي "ديقاج" ملتحمة بمئات الآلاف في مختلف مدن تونس وقراها والتي لم تنم ليلتها إلا بعد رؤية طائرة الدكتاتور تفرّ به.

إن هذه السردية ليس الغرض منها العرض والاستعراض، على أهميته ونحن نحيي ذكرى الثورة المجيدة بانطلاقتها وبانتصارها على الطاغية والتاريخ الأخير (أي 14 جانفي) مستهدف بالشطب والإلغاء لأسباب لا يعلمها إلا المتفقهون في التفسير. إن الغرض هو شدّ الانتباه إلى أنّ ما حدث في بلادنا هو ثورة فعلية وحقيقيّة من جهة اندلاعها والفاعلين فيها وشعاراتها، وهي ثورة ارتبطت وكانت نتاجا لأزمة ثورية كانت مؤشراتها سابقة ليوم 17 ديسمبر، فقد كان هذا اليوم بأحداثه التي قد تبدو للبعض اليوم أحداثا غير ذات معنى، لكنها مثّلت القادح الذي أجّج ثورة شعبية عميقة دكّت نظاما من أعتى أنظمة الاستبداد في المنطقة، ودشّنت سيرورة ثورية طالت عديد البلدان وفرضت تغيرات جيواستراتيجية لازالت شظاياها تتناثر هنا وهناك. وقد تدرّجت الثورة من ردّ الفعل الاحتجاجي إلى الانتفاضة الاجتماعية التي عبّأت أكثر الطبقات والفئات الاجتماعية تضرّرا، من مهمشين ومعطلين وفئات وسطى، انتهاء بالطبقة العاملة التي كان التحاقها متأخّرا وبالفلاحين الذين كانت مشاركتهم متفاوتة من جهة إلى أخرى، إذ خرج الفلاحون لإعادة طرح مطالبهم التي خرجوا من أجلها إلى الشوارع منذ 2008 في أرياف سيدي بوزيد (الرقاب، بن عون، الحفي...) والقصرين (سبيطلة، فريانة...) وجندوبة (وادي مليز...) وصفاقس (الصخيرة...) والمهدية (السواسي، ملولش...)، وهي مطالب تهمّ العلف ومياه الريّ..

لقد التحقت كل الطبقات المتضرّرة وإن بأحجام مختلفة ومتفاوتة، وتصدّر المسار المعطلون ثم الفئات الوسطى (موظفون، محامون...)، وتعمّقت بفضل اتّساع رقعة الالتحاق بالفعل الاحتجاجي النهاري والليلي الأزمة الثورية التي تجلّت ملامحها بوضوح من خلال مظهر أوّل يتمثل في عدم قبول الجماهير أن تواصل العيش كما كانت يوم 16 ديسمبر، أي مع الدكتاتورية القائمة، وعدم قدرة السلطة بمختلف أجهزتها على مواصلة حكم البلاد رغم التصعيد الرّهيب لعنف الدولة ثم الادّعاء بالتنازل والاستجابة لبعض المطالب (الخطاب الأخير لبن علي).

لقد تفاعل الشرطان تفاعلا عضويًّا وكرّسا على الأرض سيرورة ثورية لم ينقصها إلا شرط القيادة السياسية والتنظيمية ممثّلة في حزب أو جبهة ثورية. هذا لا يعني أن ما كان يجري لم يكن منظّما، لكنه كان منظّما بأشكال تنظيم عفوي، غير ممركز، أفقي متمثل في أطر نقابية حينا وجمعويّة حينًا آخر، وهي أطر غالبا مسيّسة ومرتبطة بالأحزاب والتيارات التقدمية التي انخرطت بسرعة في الحراك ولعبت ما أمكنها من أدوار للحفاظ على جذوة الحركة وتصاعدها، وكذلك في الأطر المفتوحة لشباب الأحياء الشعبية من المعطلين وخاصة خريجي الجامعة الذين ينحدر لفيف واسع منهم من تجارب طلابية وسياسية تقدمية وجدت وعائها الأبرز في اتحاد المعطلين.

إن غياب الإطار التنظيمي للفعل الثوري، أو ضعفه، كان له التأثير الحاسم في مآل الثورة التي حقّقت انتصارا كبيرا على الدكتاتورية بدكّها وإسقاط رأسها، لكن دون استكمال بقية المهمّات التي يجب إنجازها وهي افتكاك السلطة. ففي مساء 14 جانفي سقط بن علي ولكن لم يسقط نظامه. لقد تفكّك النظام بعد تلقّي ضربات موجعة، واختلطت الأوراق داخله وتهاوت كتل لتصعد أخرى ولم يطلع فجر يوم 15 جانفي إلاّ ورتّبت البرجوازية مصير الحكم ومرّت إلى "التغيير المرن"، أي من داخل نفس المنظومة التشريعية والقانونية السائدة التي انتفض ضدها الشعب. لقد انعكست الموجة الثورية العالية على السلطة وأجهزتها ومكوناتها التي عاشت فعلا الارتباك تحت ضربات وإصرار الشعب الثائر، فراحت بعض أجهزة النظام تتصرّف لإنقاذ نفسها وراحت أخرى تروّج أو تدّعي "الانحياز للشعب"، وهو وضع موضوعي عاشته كل الثورات في التاريخ.

وتمّ حسم مآل السلطة للأكثر جاهزية كما هو الحال في مجمل ثورات التاريخ القديم والجديد والقادم. ولئن أرادت البرجوازية غلق قوسي الثورة، إلا أن مسارا جديدا انفتح أمام النضال السياسي الجماهيري لشعبنا لأوّل مرة في تاريخه حقّق فيه مكاسب وأخفق في تحقيق المطالب الجوهرية التي لا يمكن افتكاكها ما لم يتمّ افتكاك السلطة من التحالف الطبقي المسيطر إلى الطبقات الكادحة والشعبية المنتفضة وهو جوهر كل الثورات في التاريخ.

إن الأزمة الثورية هي لحظة فارقة في تاريخ المجتمعات، وضياعها أو عدم الانخراط فيها لحسم مسألة السلطة من شأنه أن يخلق مصاعب جمّة للنضال الطبقي والسياسي. والأزمة الثورية على العموم هي استجابة لشروط موضوعية وذاتية في الآن ذاته، وعندما يغيب الجانب الذاتي أو يكون ضعيفا أو مقصرا أو مخلّا فهذا ستكون له كلفة باهظة ليس أقلّها انتظار فترات زمنية قد تطول لاستئناف المسار الثوري أو لاستعادته من جديد.

إن الصراع الذي يقابل بين الثورة والثورة المضادة هو قانون عام في التاريخ وفي المجتمعات، ومثلما تعمل الطبقات والقوى الثورية من أجل التغيير وقلب علاقات الإنتاج نحو العدالة والاشتراكية، تعمل الطبقات والقوى الرّجعية من أجل تأبيد الوضع السائد وفي أحسن الحالات إدخال مساحيق على شكل السلطة دون المسّ من جوهر الدولة كهيئة للسيادة الطبقية.

إن خلاصة تجربة الثورة التونسية في مختلف مراحلها تؤكّد أن الثورة لا يجب أن تكون غاية في ذاتها، بل هي أداة لتغيير المجتمع وقلب الخيارات السائدة فيه من خيارات استغلالية وقهرية إلى خيارات تحرّرية. وطالما لم تحسم الثورات والمسارات الثورية المنبثقة عنها مسألة القيادة الموحّدة ببرنامجها الموحّد وآليات تنظيمها الموحّدة، فإن المآل لن يكون الانتصار، وطالما لم تنتبه القوى الثورية إلى هذه الشروط فإنها لن تذهب بعيدا وستبقى المكاسب التي حقّقتها الثورة بدماء أبنائها وبناتها قابلة للانتكاس والتراجع والتصفية كما يحدث اليوم في بلادنا.

علي بنجدّو

في الذكرى 13 للثورة التونسية :

من أكذوبة الانتقال الديمقراطي إلى الاستحكام المؤقت للاستبداد الشعبوي

تحل بعد أيام قليلة الذكرى الثالثة عشر للثورة التونسية 14 جانفي في مناخ سياسي محلي، إقليمي وعالمي شديد التعقيد والتركيب تغلب عليه وتحدّده اعتبارات متعدّدة منها ما هو متّصل على المستوى الوطني بتراجع المسار الثوري راهنا في ما يشبه حالة البهتة السياسية وعملية التكيّف الاضطراري مع تمكن المنظومة القديمة–الجديدة من اِحتواء تقلبات مسار الثورة ومنعرجاتها وإعادة إنتاج وتوظيف آليات أخرى لتوجيه الرأي العام والتحكم فيه، إلى جانب محاولة تمثل وفهم الآليات السياسية والبنية الفكرية/الذهنية للمشروع الشعبوي ومقاومة تسيده تمكنه التشكلات السياسية، الثقافية والذهنية لمشروع الاستبداد الشعبوي المعادي لأشكال التنظم السياسي التقليدية، ومنها ما هو متّصل محليا وعالميا بنجاح الرأسمالية العالمية بمختلف أقطابها وقواها السياسية ومحاورها الاقتصادية في احتواء أزماتها العرضيّة وتهميش مسار الثورات التي انطلقت بدء من الثورة التونسية كفاتحة أولى للثورة العالمية لهذا القرن.

الثورة التونسية التي مثلت في سياقها التاريخي وشروط حدوثها استتباعا لنضالات سابقة وتراكمات سياسية أقربها وأكثرها وزنا وتأثيرا أحداث الحوض المنجمي التي مثلت في حينها لحظة انبعاث ثوري وسلسلة من الاحتجاجات الاجتماعية التي استهدفت منظومة استبدادية لم تكتف فقط باتّباع سياسة اقتصادية موغلة في الليبرالية كانت انعكاساتها السلبية كارثية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بل تجاوزت ذلك إلى التضييق على الحريات ومصادرة الحق في التنظم والمحاكمات السياسية. إلى جانب التنفّذ الاقتصادي للعائلات المافيوزية ولوبيات الفساد المالي والإداري وتزايد حجم التداين الداخلي والخارجي. هذه الثورة في أسبابها وشروطها المذكورة وفاعليها الاجتماعيين والسياسيين كانت مسلّحة في بدئها وتعاقب أحداثها الأولى بمجموعة من الشعارات السياسية المكثّفة التي عبّرت حينها، لا فقط على انسداد أي أفق موضوعي لإمكانات فعلية لتدارك الوضع من داخل منظومة الاستبداد النوفمبرية المتهالكة، وإنما عبّرت أيضا عن دعاوٍ ومطالب واضحة للقطع مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية ونظام الإستبداد ولعل شعارها الأكثر تكثيفا وحمولة سياسية ورمزية هو شعار"الشعب يريد إسقاط النظام" بكل مخزونه وعمقه الدلالي الاجتماعي والاقتصادي.

الثورة التونسية بين رهان التغيير السياسي الجذري والمنجز السياسي الليبرالي

رغم أن الثورة التونسية طرحت على نفسها منذ البدء كشعار سياسي جذري إنهاء منظومة الاستبداد بكل سياساتها وطرق إدارتها للحكم والشأن العام بدءً من النظام السياسي ذاته وترسانته القانونية والتشريعية ومؤسّساته وهياكله الإدارية المتهالك، فإن ما حصل في تتابع الأحداث من غياب لقيادة ثورية فعلية وبرنامج حكم واستقلالية للقرار السياسي السيادي الشعبي وتآمر إمبريالي خارجي، منح قوى الثورة المضادة إمكانات موضوعية مفتوحة لإعادة صياغة وبناء منظومة حكم جديدة – قديمة بسياسات مماثلة للمنظومة التي قامت عليها الثورة وإن بأدوات جديدة ومختلفة شكليا. فالدولة العميقة بشخوصها التاريخية وسندها الإداري والإعلامي وهيكلة المؤسسات المتنفّذة وموروثها التقني الرمزي من ثقافة التجريم واختلاق الفزاعات والتّخويف حافظت جزئيا على قدر مؤثر من مساحات التدخل في حلقات الفعل السياسي ونسبت لنفسها قرارا وإنجازا بعضًا من مطالب الثورة لعل أهمها مطلب المجلس التأسيسي وحل حزب التجمع والعفو التشريعي العام. وقد ساعدها في ذلك أن عملية الانتقال السياسي على مستوى رأس السلطة التنفيذية بعد فرار بن علي مساء 14 جانفي 2011 (مؤسسة رئاسة الدولة) كانت بالعودة إلى دستور 1959 بما يعنيه ذلك من احتواء وتهميش للمنجز الثوري وعملية تكييف قانوني للحظة الانتقال الثوري مع متطلبات المرجعية القانونية لنظام الحكم السابق على 14 جانفي. وهو ما يعني بالنتيجة استيعاب الحالة الثورية ذاتها في ما أصطلح على تسميته لاحقا "الانتقال الديمقراطي" وتم إنشاء هيكل سياسي تشريعي خاص به هو "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي".

وإذا كانت مسارات الثورات العربية في بداياتها أو في حلقاتها وأحداثها اللاحقة قد انتهت إلى إعادة البيروقراطية العسكرية إلى الحكم بعد تصفية المد الإخواني الراديكالي كما هي الحال في مصر أو تأسيس وضع حكم سياسي مزدوج يتغذّى من توازنات الصراع القبلي والعشائري والمناطق، وتدخل القوى الأجنبية بشكل مباشر أو غير مباشر كما هي الحال في ليبيا، أو عودة نظام عسكري طائفي/عائلي مستفيدا من قمع الحراك الثوري الاحتجاجي والدعم الإيراني–الروسي كما هي الحال في سوريا، الخ... فإن مسار الثورة التونسية ظلّ على مدى السنوات التي تلت 14 جانفي 2011 مبعثا لأملٍ ممكن لإعادة جدول أعمال الثورة على القوى الاجتماعية ذات المصلحة من جهة ومدار صراع مستمرّ وتجاذب وفعل ورد فعل بموازين قوى طبقية/سياسية متفاوتة بين توجّهين أساسيين من جهة ثانية: توجه سياسي ليبرالي يميني رجعي تقاسمته أحيانا وتقاطعت فيه أحيانا أخرى قوى سياسية تلتقي على جوهر الخيارات الاقتصادية الليبرالية والاندماج الهيكلي الطوعي والولاء لمراكز القوى الهيمنية الاستعمارية وتحمي وكلائها من الكمبرادور والسماسرة ومعاداة أي إمكان موضوعي لتشكل قطب اجتماعي طبقي ثوري من جهة وتختلف وتتصارع وربما تسيل بينها الدماء على طروحات إيديولوجية متناقضة في الظاهر ولكنها ذات مضمون طبقي اجتماعي واحد موغل في الليبرالية... والمقصود بهذه القوى التشكلات السياسية القديمة – الجديدة من بقايا نظام بن علي والإسلام السياسي...

علي بنجدو، ناشط سياسي يساري مستقل

(*) ملاحظة: هذا المقال سيكون متبوعا في العدد القادم لجريدة صوت الشعب بمقال آخر حول "الشعبوية والمأزق الجديد لمسار الثورة التونسية..."

جيلاني الهمامي

حصيلة الحرب وطبخة "غزّة في اليوم التالي"

عاد وزير الخارجية الأمريكي إلى منطقة الشرق الأوسط في جولة مكّوكية قادته إلى عدد من البلدان العربية (السعودية وقطر والإمارات والأردن ومصر) وتركيا والكيان الصهيوني وما يسمى بالسلطة الفلسطينية في رام الله بالضفة الغربية. وتندرج هذه الجولة في إطار مساعي الامبريالية الأمريكية إلى مدّ يد العون للكيان الصهيوني الذي يعاني من صعوبات حقيقية في ميدان المعركة كما يعاني من مصاعب اقتصادية واجتماعية ومن تصدّع حقيقي في الفريق اليميني الفاشستي الحاكم سواء في الحكومة ككل أو في "الكابينيت" أي مجلس الحرب. وإلى جانب ذلك فإن أهم نقطة في جدول أعمالها هو بداية العمل من أجل صياغة "الطبخة" المستقبلية للقضاء على المقاومة الفلسطينية المسلحة وتصفية القضية وتأمين "أمن إسرائيل" ومنع حدوث ما حدث يوم 7 أكتوبر الماضي، مجدّدا دون أن ننسى بطبيعة الحال إقناع الجميع بضرورة الضغط على كل الأطراف المتدخلة من أجل أن لا تتّسع رقعة النزاع لتستفرد "إسرائيل" بالمقاومة في غزّة وتتفرغ لتصفيتها دون تشويش أو تعطيل من هذا الطرف أو ذاك وخاصة من حزب الله في الشمال.

ملامح الهزيمة العسكرية الصهيونية

بعد دخول الحرب الصهيونية على غزّة شهرها الرابع أصبح الآن من الممكن تقييم نتائجها ولو تقييما مؤقتا. ينبغي الاعتراف أن الكيان الصهيوني تمكن حقا من تدمير غزة في مستوى البنى الأساسية والمباني السكنية والمؤسسات الاقتصادية ومرافق الخدمات العامة. نعم لقد تمكن من قتل وإصابة ما يقارب 100 ألف فلسطيني بشكل همجي قلّما حصل له مثيل في التاريخ. إن المعطيات المتداولة والمنشورة حول نتائج الجرائم الصهيونية تثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الكيان الصهيوني، وبمشاركة أمريكية لوجستية وعسكرية واستخباراتية ومالية واقتصادية وإعلامية، لم يقم بحرب تخضع لقواعد الحرب ومقوّماتها وإنّما قام بجريمة انتقام شنيعة ضد المدنيين وكل مظاهر الحياة المدنية. لكن ومع ذلك تأكد بعد أكثر من ثلاثة أشهر من القصف والتفجير والإغارات والتدمير أن الآلة العسكرية الصهيونية لم تتقدم، من وجهة نظر عسكرية بحتة، خطوة واحدة باتجاه تحقيق أهدافها المعلنة وهي القضاء على حماس وعموم المقاومة المسلحة أولا، والوصول إلى الرهائن وتحريرهم وعودتهم إلى بيوتهم ثانيا، والقضاء على كل التهديدات الأمنية وتفكيك منصات إطلاق الصواريخ على فلسطين المحتلة ثالثا.

بعد ثلاثة أشهر من انطلاق العملية العسكرية لم يتقدم الكيان الصهيوني خطوة باتجاه هذه الأهداف، ذلك أن فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة لا تزال تحتفظ، بشهادة الصهاينة أنفسهم وحلفائهم في أمريكا والغرب عموما، بكل إمكانياتها العسكرية والبشرية. وتأكد، بأكثر من دليل مادي ملموس، أن شمال قطاع غزّة الذي تبجح الكيان الصهيوني بأنه "طهّره من الإرهابيين" ما يعني أنه سيطر عليه، مازال منطلقا لصواريخ تضرب يوميا تل أبيب الكبرى وتجبر الصهاينة كل مساء تقريبا على الهروب إلى المخابئ. أكثر من ذلك فإن العسكر الصهيوني لم يتمكن إلى حد الآن من السيطرة على أي مكان من غزّة فكل المواقع التي تغلغل فيها مازالت ساحة لمعارك ضارية تشنّها المقاومة من حيث لم يكن الجيش الصهيوني يتوقع.

لقد تكبّد الجيش الصهيوني خسائر في العتاد والجنود بقدر لم يكن يتوقعه. وحتى عندما ذهب في ظنه أنه قضى على إمكانيات المقاومة ومقدراتها في شمال القطاع مثلا فوجئ من جديد بعمليات نوعية من هناك كبدته خسائر غير مسبوقة مثلما حصل يوم 8 جانفي الجاري الذي اعتبره الصهاينة "اليوم الأكثر قساوة".

لقد أُجبر الكيان على سحب خمسة ألوية من جيشه أي أكثر من عشرين ألف جندي من جنوده من القطاع بتعلة إعادة ضخهم في الاقتصاد الصهيوني الذي بات يعاني من مشاكل حقيقية وأزمة قوية. كما أجبر على الانسحاب من شمال قطاع غزة (من بيت لاهية وبيت حانون وجباليا، الخ...) دون أن يحقق شيئا عدا تدمير المباني والبنى التحتية وتقتل المدنيين وتهجيرهم. وقد نشرت وسائل الإعلام الصهيونية من قنوات تلفزية وإذاعية وصحف معطيات وتحاليل لخبراء سياسيين وعسكريين صهاينة قدامى تقدّم اعترافات بأن الكيان بقيادة حكومة اليمين المتطرف الفاشي فشلت للمرة الثانية في وجه المقاومة الفلسطينية. وقد اعترفت صحيفة هآرتيس الصهيونية بأن "النظرية التي وفقها أن الضغط العسكري على حماس بغزة سيؤدي لإعادة المختطفين، فشلت فشلا ذريعا". وذهب الكثير من الخبراء العسكريين إلى الإشادة بالاحترافية العسكرية والخبرة الميدانية للمقاتلين الفلسطينيين الذين سجلوا تفوّقا حقيقيا في تقنيات الهجوم والدفاع على حدّ السواء.

> الجيش الصهيوني يقوم بمحاولات ربما هي الأخيرة عسى أن يحقق إنجازا يستطيع تسويقه داخل الكيان ويمسح به آثار الهزيمة والعار الذي علق به في هذه المعركة

إن الجيش الصهيوني يقوم بمحاولات ربما هي الأخيرة في حي الزيتون ودير البلح وشرق مدينة خان يونس وفي مدينة رفح عسى أن يحقق إنجازا يستطيع تسويقه داخل الكيان ويمسح به آثار الهزيمة والعار الذي علق به في هذه المعركة. ويجري الآن إعداد الرأي العام داخل الكيان لتقبل عملية الانسحاب بالترويج لما يسمّى بـ"المرحلة الثالثة من الحرب" والانتقال من العملية العسكرية البرية والقصف العام والمكثف إلى "العمليات النوعية

والانتقائية". وإلى جانب ذلك فإن التصدّع الذي لحق بحكومة نتنياهو وحتى بمجلس الحرب، أي الحكومة المضيقة، يجري توظيفه بأشكال عديدة للتغطية على الهزيمة ولتبرير الانسحاب دون نتائج عسكرية تذكر والقبول باللجوء إلى التفاوض لتبادل الأسرى ورسم معالم التعاطي مع الوضع الأمني لما بعد الحرب. وعلى هامش زيارة بلينكن الحالية بدأ الحديث عن نية الكيان الصهيوني في الخفض من قواته العسكرية في غزّة والتخفيف من الغارات الجوية والتحول الى العمليات النوعية الموجهة ضد حماس وقدراتها العسكرية.

> بات من شبه المتفق فيه على أوسع نطاق في الكيان الصهيوني أن نتنياهو إنما يستمرّ في الحرب لتأخير أجل إزاحته من الحكم واقتياده إلى السجن

نتنياهو واليمين الصهيوني سيدفعون ثمن الهزيمة

إن نتنياهو الذي أراد من حربه على غزة أن تكون مصدر قوّة لمحو فضيحة 7 أكتوبر، ومن ثمّة لإحكام قبضته على الحكم داخل الكيان الصهيوني، ولكنه وعلى العكس من ذلك وجد نفسه مجبرا على دفع الثمن غاليا. وهناك الآن الكثير من المؤشرات على ذلك. فهو في نظر الجميع داخل الكيان أن حكومته، بل إنه شخصيا، من يتحمّل مسؤولية ما حصل يوم 7 أكتوبر الماضي. كما تُوجَّه له اليوم أصابع الاتهام كمسؤول عن الهزيمة التي بدأت ملامحها ترتسم في الأفق. وحتى عندما أراد أن يبعد عن نفسه هذه التهم ويرمي بها إلى قادة الجيش (وزير الدفاع وخاصة رئيس الأركان) ارتد عليه ذلك وأصبح عرضة لحملة شعواء في الأوساط السياسية والإعلامية الصهيونية التي رأت في موقفه إساءة للجيش. وبات من شبه المتفق فيه على أوسع نطاق في الكيان الصهيوني أن نتنياهو إنما يستمرّ في الحرب لتأخير أجل إزاحته من الحكم واقتياده إلى السجن لا فقط لأسباب سياسية وإنما أيضا بسبب ملفات الفساد العالقة به. إنّ حكومته مهددة بالانهيار، ربما في أوّل منعرج، ولولا استمرار الحرب لكانت قد انفجرت ولتمّ الإطاحة به من مدّة. علما وأن التحالف اليميني الذي بموجبه يستمر نتنياهو على رأس الحكومة لم يعد يحظى بما كان يحظى به من تأثير باعتباره في نظر عموم سكان الكيان شريك في الفشل يوم 7 أكتوبر ويتحمل اليوم مسؤولية "ضحايا الحرب" من قتلى ومصابين تحت ضربات المقاومة الفلسطينية كما يتحمل مسؤولية استدامة مدّة الأسر للمخطوفين لدى المقاومة الفلسطينية. ولهذه الأسباب أصبح هذا التحالف هدفا لكل الانتقادات والضغوط بما في ذلك بعض "الضغوط" الأمريكية. وتفيد آخر المعطيات أن نتنياهو بات يخشى من انقلاب كتلة حزبه اليميني الفاشستي الليكود في الكينيست وإمكانية سحب تزكيتها لحكومته للخروج من الورطة التي غرق فيها الكيان. لقد أصبحت غزّة بالنسبة لنتنياهو ولغلاة اليمين الصهيوني اللعنة التي ستظل تلاحقهم إلى أن يقع إبعادهم تماما عن الساحة السياسية في الكيان. ويشتمّ اليوم من الخطة الأمريكية الجاري طبخها والذي جاء وزير الخارجية إلى منطقة الشرق الأوسط للترويج لها (في مستوى المبادئ العامة ريثما يبتلع العملاء العرب في الخليج وفي تركيا "حربوشتها") لا تعوّل على نتنياهو وحلفائه سموتريتش وبن غفير في تمريرها، بل الأكيد أن ذلك سيتم بإزاحة هؤلاء من المشهد خصوصا وأن كل تحركات إدارة بايدن من الآن فصاعدا ستجري تحت أضواء الحملة الانتخابية والسباق نحو البيت الأبيض. إن بايدن الذي تكبّد خسائر كبيرة جراء انجراره الذليل وراء الكيان الصهيوني إبان اندلاع الحرب في غزّة في حاجة إلى ترقيع صورته التي اهترأت وتدارك أمره مع جمهوره – وخاصة جمهور الشباب الأمريكي – لتحسين حظوظه في الفوز في الانتخابات الرئاسية القادمة. ومثلما هو في حاجة لدعم منظمة "الإيباك" وعموم اللوبي الصهيوني في أمريكا فهو في حاجة للجمهور الذي برهن عن ميل واضح لصالح الشعب الفلسطيني وضد "إسرائيل". وتمارس هذه المفارقة الصعبة ضغوطا جدّية على إدارة بايدن الذي يودّ إنهاء الحرب والعودة إلى الترتيبات القديمة التي بموجبها تريد الامبريالية الأمريكية استكمال مشوار التطبيع وإدماج الكيان الصهيوني في المنطقة.

> المقاومة تتمتع بعناصر "تفوّق" عسكرية ومعنوية تسمح لها باشتراط وقف الحرب تماما وانسحاب العدو كليا وهو ما لم يرضخ له بعد

الخطة الاستعمارية الجديدة

سبق للمسؤولين الأمريكيين أن كشفوا بشكل غير دقيق عن تصورهم كما بات يعرف بـ"غزّة في اليوم التالي"، أي غزّة ما بعد الحرب. وقد جاء بلينكن هذه المرّة أيضا ليحشد الدعم لهذا المخطط الذي يقوم على جملة من "المبادئ" الثابتة لدى الإدارة الأمريكية والمتفق فيها مع بعض الأطراف العربية والذي، أي المخطط، يحتاج لبعض الوقت لإقناع الصهاينة ببعض بنوده وهي :

- القضاء على حماس وتجريد غزّة من السلاح.
- تمكين الكيان الصهيوني بصيغة من الصيغ من البقاء في غزّة بما يسمح له بحماية أمنه. وتتراوح هذه الصيغ من إعادة احتلال غزّة وهي الصيغة التي ينادي بها غلاة اليمين المتطرف (سموتريتش وبن غفير، الخ...) إلى اقتطاع شريط عازل تحت حضور وحراسة الجيش الإسرائيلي.
- وضع غزّة لفترة من الزمن تحت إدارة الأمم المتحدة في انتظار إعادة تأهيل السلطة الفلسطينية لتحلّ محلها. ويلاقي هذا الحل معارضة من قبل نتنياهو واليمين الصهيوني. ومع ذلك مازالت الإدارة الأمريكية تصرّ على إقناع قيادة دولة الصهاينة به في إطار سعيها من أجل توحيد الضفة والقطاع كصيغة لدولة فلسطين في إطار حلّ الدولتين من وجهة نظر أمريكية.
- التعويل على دول الخليج (خاصة الإمارات) في إعادة إعمار غزّة ويبدو أنه يجري بحث وضع خطة في ذلك لتفكيك منظومة الأنفاق والقضاء عليها.
- في الأثناء "تحوّلت" لغة إدارة بايدن إلى التركيز على ضرورة تكثيف المساعدة لفائدة المدنيين والزيادة فيها إلى جانب وضع خطة لعودة النازحين إلى ديارهم. وقد ذهب بلينكن إلى حدّ اقتراح دعوة الأمم المتحدة إلى بعث وفد أممي يتولى تقييم حجم الخسائر في شمال القطاع وضبط ما يلزم لإعادة إعماره. لكن هذا الحديث يتعلق الآن بالشمال فقط، أمّا الوسط والجنوب فمازالا يحتاجان إلى مزيد من التدمير من قبل الآلة العسكرية الصهيونية عسى أن يقع وضع اليد على قيادة المقاومة وتفكيك قدراتها العسكرية. ولهذا السبب مازالت الإدارة الأمريكية ترفض وقف إطلاق النار والاكتفاء ببعض الهدن الوقتية لتبادل الأسرى.

غير أن هذه الخطوط العريضة للمخطط الأمريكي مازالت في حاجة لمزيد التدقيق مع الكيان الصهيوني والاتفاق حولها من جهة ولمزيد الدرس مع العديد من الأطراف الأخرى، السلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس وشيوخ الخليج والأردن ومصر وتركيا وربما أيضا الاتحاد الأوروبي حتى يحوز المخطط على رضا الجميع ويلقى بالتالي طريقه إلى المرور والتنفيذ.

وممّا لا شكّ فيه أن المواجهة العسكرية التي ستشهد تطوّرات هامة في الأيام القادمة وعلى أقصى تقدير الأسابيع القادمة سيوفر مساحات أكبر فأكبر للتفاوض والمفاهمات لا فقط للقيام بصفقات في مجال تبادل الأسرى وإنما أيضا لبداية رسم أوضاع المستقبل. وتروج معطيات حول مقترحات تقدّمت بها حكومة نتنياهو للوسيط القطري لوقف الحرب وحلّ مشكلة الرهائن. وتصطدم كلّ مشاريع الصفقات الجاري بحثها في الكواليس برفض المقاومة التي تتمتع بعناصر "تفوّق" عسكرية ومعنوية تسمح لها باشتراط وقف الحرب تماما وانسحاب العدو كليا وهو ما لم يرضخ له بعد. إن عملية طوفان الأقصى يوم 7 أكتوبر والنتائج المسجلة الآن – على الصعيد العسكري – بعد حوالي أربعة أشهر من الحرب تركت آثارا مهمة في ملامح حالة موازين القوى الجديدة بين الكيان المحتل والبندقية الفلسطينية. وقد بدأت المقاومة تتعاطى مع كل التطورات في ضوء هذه الملامح. فممّا لا شك فيه أيضا أن ترتيبات أوسلو التي أسفرت عن حلّ التسوية على حساب حركة التحرير الوطنية المكافحة وتمدد الكيان في المنطقة عبر سلسلة اتفاقيات التطبيع ستستمرّ بشكل ما، ولكن القضية الفلسطينية ستعود في وضعية أفضل بكثير وربما أفضل ممّا بدأت به في جانفي 1965.

ترجمة مرتضى العبيدي

"إن القضية الأساسية لكل ثورة هي مسألة سلطة الدولة"

مقتطف من المقرر المصادق عليه في الدورة 27 للندوة الدولية للأحزاب والمنظمات الماركسية اللينينية المنعقدة في شهر ماي 2022 تحت عنوان "العمل اليومي والممنهج والمستمرّ لحزب الطبقة العاملة بين الجماهير".

كما أشار لينين في كثير من الأحيان، فإن "المسألة الأساسية لأي ثورة هي مسألة سلطة الدولة". إن تنظيم الطبقة العاملة كطبقة طليعيّة للاستيلاء على السلطة السّياسية هو الشرط المسبق لتأسيس النظام الاجتماعي الجديد (المجتمع الشيوعي) الذي تتحرّر بموجبه. لهذا السبب، يجب أن يكون النضال من أجل تحرّر الطبقة العاملة، في المقام الأول، نضالًا سياسيًا يتمحور حول الاستيلاء على سلطة الدولة، ويجب رفع وعي العمال إلى مستوى الوعي السياسي.

إن تشكيل ونضج الشروط الموضوعية ليسا كافيَيْن لانتصار الثورة واستيلاء الطبقة العاملة على السلطة. لذا وجب كذلك تهيئة الشروط الذاتية وإعدادها. هذه الأخيرة لا تنضج من تلقاء نفسها، فالحزب هو العنصر الأساسي والمُعِدّ للشروط الذاتية.

وبما أن موقع البلدان في النظام الرأسمالي الإمبريالي، أي مستوى وشكل تطور الرأسمالية مختلف، فإن العلاقات والتناقضات بين مختلف الطبقات الاجتماعية، وظروف الصراع الطبقي، إلخ تختلف كذلك. لذا فإنّ المهمة الملحة التي تواجه الطبقة العاملة، وكذلك الاستراتيجية والتكتيكات التي يجب اتّباعها تختلف من بلد إلى آخر ومن مرحلة لأخرى. إذ تختلف الطبقة (أو التحالف الطبقي) المطلوب الإطاحة بها، وكذلك حلفاء الطبقة العاملة، والقوى التي سيتم تحييدها وكسبها (القوى الرئيسية والاحتياطية للثورة) من بلد إلى آخر.

ومع ذلك، فإذا ما نظّمت الطبقة العاملة نفسها كطبقة طليعيّة من أجل الاستيلاء على السلطة، و بناء المجتمع الجديد، فإن ذلك يتطلب محافظة حركة الطبقة العاملة على توجّهها في الظروف المعقّدة والمتغيرة باستمرار للصراع الطبقي، والتي تتطور من خلال استراتيجيا وخط تكتيكي صحيحين، أن تتلقى دعم الطبقات المضطهدة والمستغلة الأخرى وتوجّه حركتها، وأن يتمّ تحييد القوى الاجتماعية المتذبذبة. لذلك، فإن التحضير للثورة والعامل الذاتي ينطويان على إعداد الطبقة العاملة، وكذلك حلفائها، لكل فترة تاريخية، من أجل التمسّك بالنضال الثوري وتطوير حركتهم على الخط الصحيح.

وكما أوضحت التجربة التاريخية، فإنه لا يمكن للطبقة العاملة إنجاز هذه المهام ضمن المجال الضّيق للحركة العفوية، بل إن شرط تحقيقها هو انصهار النظرية الثورية مع حركة الطبقة العاملة، وتقدّم عملها ونضالها بتوجيه من هذه النظرية.

فقط حزب متشبّع بالنظرية الثورية يمكنه تطوير الاستراتيجيا والتكتيكات الصحيحة وتنظيم العمل الضروري لتهيئة الظروف الذاتية للثورة بين الجماهير العريضة.

لا يمكن للطبقة العاملة أن تحقّق هدفها المتمثل في إنهاء حكم رأس المال إلا متى كسب الحزب ثقة شرائح متنامية من الطبقة العاملة، التي هي القوّة الرئيسية للثورة، وكذلك الطبقات المضطهدة والمستغلة الأخرى – التي تتكوّن أساسًا من طبقة شبه البروليتاريا الحضرية والريفية، والفلاحين الفقراء، ونسائهم وشبابهم – الذين يشكلون جزءً من القوى المحرّكة للثورة، والقوى الاحتياطية التي يمكن أن تتغيّر من بلد إلى آخر، في النضال السياسي الثوري. إن وجود وتطور حركة عمالية قوية تحت قيادة حزبها هو أيضا شرط لكسب كل الجماهير المضطهَدة والمستغَلة، ولنضالهم الموحّد للمضي قدما على الطريق الصحيح.

إن من أوكد واجبات حزب البروليتاريا تنظيم وقيادة الطبقة العاملة والشعب في صراعهم ضد طبقة الرأسماليين التي تمسك بالسلطة وتجعل من الدولة جهازا لتكريس هيمنتها والحفاظ على مصالحها.

إن الدولة الرأسمالية هي تعبير عن دكتاتورية البرجوازية على الطبقة العاملة وعلى جميع الطبقات الكادحة. وتأخذ هذه الديكتاتورية أشكالًا مختلفة، مثل الديمقراطية الليبرالية، والأنظمة الاستبدادية والرجعية التي تقودها الحكومات النيوليبرالية أو الديمقراطية الاجتماعية وحتى الفاشية، أو الديكتاتوريات العسكرية. وأيًّا كان شكل الهيمنة الرأسمالية . الإمبريالية، يجب أن يكون الحزب الثوري للطبقة العاملة هو العنصر الأكثر تصميما في المواجهة اليومية للطبقة العاملة وبقية الطبقات الكادحة مع الدولة الرأسمالية وسياساتها، من أجل فرض الحريات والديمقراطية، والحقوق النقابية والسياسية ضدّ القهر والطغيان. يجب أن يعارض الرجعية والفاشية تحت كل الظروف، وأن يرفع رايات النضال من أجل السيادة الوطنية وضدّ الهيمنة الإمبريالية في البلدان التابعة.

ففي النضال النقابي، وفي النضال السياسي من أجل الحرية والديمقراطية، وفي التّشهير وفضح الرأسمالية وكل مظاهر غطرستها وظلمها، وفي نشر وتعزيز الاشتراكية وأسسها المادية والأخلاقية، مثل التضامن الطبقي، تعمل الطبقة العاملة، تحت قيادة حزبها الثوري، على تطوير فهم واستيعاب الاشتراكية العلمية.

إننا نعيش عصر الامبريالية والثورات البروليتارية حيث يهيمن النظام الرأسمالي الامبريالي على كل العالم. وعلى الرغم من الهزيمة المؤقتة للاشتراكية، فإن الشروط الموضوعية للنضال من أجل تحرّر الطبقة العاملة وإنهاء هيمنة البرجوازية والإمبريالية تنبع من وجود الرأسمالية ذاتها.

لذا فإن النضال ضد الرأسمالية . الإمبريالية يتطلّب وحدة الطبقة العاملة على الصعيدين المحلي والدولي، وهو ما يستدعي التصدّي لسعي البرجوازية والإمبريالية الى تقسيمها وإثارة بعضها ضدْ بعض، بالإضافة إلى ضرورة السّعي إلى توحيد نضال الطبقة العاملة مع نضالات الشعوب والأمم المضطهدة، وهذا يستلزم توحيد نضال بروليتاريا البلدان الرأسمالية المتقدّمة مع نضال عمال وشعوب البلدان التابعة.

جريدة يصدها حزب العمال
ISSN ردمد 2421 - 223
البريد الالكتروني : sawt.echa3b@gmail.com
الموقع : https://www.sawt-achaab.tn
الفايسبوك : https://www.facebook.com/sawtcha3b